

شرح منار الأنوار للشيخ حسن بخاري الدرس 44- من قوله: "والثاني المعاشرة الخالصة" في 0441-5-01هـ

حسن بخاري

ما لم يتناوله وبيانات او تثبت ما لم يتناوله هو بنفي لكنها تتضمن كما سيأتيك في المثال تتضمن فاعتبرت بهذا المعنى وجهاً من وجوه دفع العلل المؤثرة وبالمثال يتضح يقولون يقول - 00:00:00

في في ولية الاجبار في اليتيمة التي لا اب لها. ان لغير الاب والجد ولادة اجبارها في التزويج قياساً على الاب والجامع بين ذلك هو الصغر كونها صغيرة يتيمة فإذا جاز لابيها اجبارها جاز لغير ابها وغير جدها ايضاً اجبارها. كالاخ مثلاً - 00:00:20
فيقول الشافعية في اعتراض يتضمن نفياً لما لم يثبته المستدل. يقولون هي صغيرة فانظر كيف ينفي الان فلا يثبت للاخ عليها ولية التزويج كالمال. المستدل يتكلم على اثبات ولية الاجبار للاخ. وهذا في الاعتراض يقول ليس للاخ عليها ولية التزويج كالمال - 00:00:50

يعني كما انه ليس للاخ على اخته الصغيرة ولية في مالها باجماع. فكذلك هنا هذه معاشرة بالتغيير. كيف يعني؟ كان النزاع في في اثبات اصل الولاية وليس في تعين الولي. ما كان الكلام على - 00:01:20

بعينه كان الكلام على غير الاب والجد. فلما تناولوا هذه المسألة اثبتوها اصل الولاية فإذا نفاه سبب خاص وهو الاخ مثلاً في المال او قياساً لم يعارض تلك بالجملة بل عارض البعض والخلاف ثابت في ولاية - 00:01:40

الاخ وغيره لكن كيف صحت معاشرة؟ يقولون اذا ابطلنا ولية الاخ بطلت ولية غيره باجماع لان ولية الاخ اقرب واقوى بعد الاب والجد وبهذا ظهرت صحة المعاشرة. اذا هي في صورتها لا تبدو معاشرة متوجهة - 00:02:00

إلى علة مستدل لكن لو نظرت إلى ما تضمنه وانه يستلزم نفي اثبات ولية الاخ يستلزم نفي ولية غيره صحت المعاشرة بهذا المعنى. هذه الصورة الثالثة وعكسها الرابعة. معاشرة فيها تغيير باثبات ما - 00:02:20

الم ينفع الاول المثال يقولون الكافر يملك بيع العبد المسلم فيملك شراءه قياساً على المسلم. الكافر يملك بيع العبد المسلم فيملك شراء اذا هي المسألة هل يجوز بيع العبد المسلم لكافر؟ والمقرر فقها لا يجوز حتى لا تكون له عليه ولاية - 00:02:40

والله يقول ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً. فيقولون في اثبات صحة ذلك الحنفية يقولون الكافر لو كان تحت يده عبد مسلم ايجوز بيعه؟ ستقول نعم. قال اذا جاز بيعه جاز شراؤه. واذا كان - 00:03:10

بيعه اذا يملك شراءه قياساً على المسلم. اذا ملك احد الجنين ملكاً اخر. اذا ملك بيع ما تحت يده ملك ليكون تحت يده. فيقول الشافعية في الاعتراض لما ملك بيعه وجب استواء حكم الشراء والاقرار على - 00:03:30

ما في يده المسلم شوف كيف انتقل في الاعتراض ليس الى علة مستدل مباشرة بل الى زيادة فيها اثبات ما لم فيه المستدل يقولون اذا كان يملك بيعه فيجب استواء حكم الشراء - 00:03:50

قرار لما تحت يده المسلم لكننا نظرنا اذا هو لا يقر يعني الكافر على بقاء واستمرار الملك بل يرد عليه اذا فكذلك يرد شراؤه. فعكس القضية اتي بقضية التسوية فاستعملها ليس في المحل بل بزيادة - 00:04:10

هل كان بيعاً وشراء؟ فانتقل هو الى الشراء والاقرار والاستمرار. فلما نفى احد الطرفين سحب ذلك على الشراء المستدل انما بنى على البيع فقال هو اثبات ما لم ينفع الاول فصارت بهذه الصورة معاشرة متضمنة هذا المعنى ظاهر - 00:04:30

المعارضة الفساد لان التعليل لم يكن بالتفرقة حتى يعترضه عليه بالتسويق. لكنه تحت التسوية التي اراد اثباتها دفع لحكم مستدل فظاهر بهذا معنى المعارضة فيها. الصورة الاخيرة من صور المعارضة - 00:04:50

الخالصة في العلة المؤثرة في حكم الفرع قال او في حكم غير الاول لكن فيه نفي الاول. هذه الصورة هنا ينتقل فيها المعترض الى حكم غير حكم المستدل. لكن فيه نفي الاول. اذا ينتقل الى - 00:05:10

حكم اخر لكن اثباته يستلزم معارضة حكم المستدل بالمثال ايضا يقول ابو حنيفة رحمة الله عليه في المرأة التي تخبر بموت زوجها فتعتذر ثم تتزوج بعده باخر وتلد من الزوج الاخر ثم الزوج الاول. يقول ابو حنيفة الولد للزوج الاول - 00:05:30

لان فراشه صحيح. والنسب يثبت بالفراش القائم. فيقول الفراش صحيح لانه ظهر لنا قيام النكاح بينهما. وان النكاح الثاني ظهر انه خطأ. بحكم وجود الزوج الاول وبقائه فيعارضه الشافعي مثلا بماذا؟ يعارضه بان الثاني صاحب فراش فاسد - 00:06:00

نقول صاحب فراش لانه عقد وفاسد لانه ظهر بقاء الزوج الاول او ببقاء الزوج الاول ظهر فساد الفراش الثاني. فيقول كالتالي الزوج الثاني صاحب فراش فاسد ويستوجب نسبة الولد له لال الزوج الاول تماما - 00:06:30

ما لو تزوجها بغير شهود كان عقدا فاسدا لكن الولد يثبت به وان كان الفراش فاسدا هذى معارضة في غير حكم المستدل. في غير حكم القائل لان المستدل ما تعرض لقضية ثبوت النسب للثاني. كان يتكلم عن - 00:06:51

ثبوت النسب للاول فلما تكلم هذا عن الثاني انتقل من حكم مستدل الى حكم اخر لكن ماذا تلاحظ؟ انه طالما تضمن اثبات النسب للثاني سينفيه عن الاول ولهذا قال في حكم غير الاول لكن فيه نفي الاول - 00:07:11

فهو صح بذلك كونه معارضة اثبات النسب فيه عن الاول وعندئذ هي معارضة تستوجب الترجيح مثلا ابو حنيفة بالفراش الصحيح على الفراش الفاسد. ليؤيد مذهبه في المسألة فيقول طالما هما فراشان فالترجح للفراش - 00:07:31

صحيح بصحته على الفراش الفاسد لفساده. ويستمر المناظر فيقول الشافعي مثلا تعتبر مثلا بالحظرة الماء على الغائب يعني هذا زوج حاضر وذاك زوج غائب. ونسبة الولد الحاضر اولى من نسبته الى الغائب. وتستمر في وجوه الاعتراض والجواب على هذا النحو - 00:07:51

اريد فقط ضرب المثال ليتبين بها صور المعارضة الخمسة وهذا الذي اراد به المصنف رحمة الله تعالى. نعم قال والثاني في علة الاصل. الثاني من ماذا؟ من المعارضة الخالصة الاولى كانت في حكم - 00:08:11

قال الثاني في علة الاصل الان تتوجه المعارضة الى علة الاصل وليس الى حكم الفرع. قال وذلك باطل نعم وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدي او يتعدى الى مجمع عليه او مختلف فيه. المعارضة في علة الاصل - 00:08:31

قل وجوه فاسدة كلها عند الحنفية. لان مآلها يرجع الى الفرق بين الفرع والاصل. كيف؟ يذكر المعترض يذكر المعترض علة اخرى في الاصل تكون مفقودة في الفرع. الان القائل يقول هذه علتي وهي - 00:08:51

موجودة في الاصل ولانها موجودة في الفرع نعد الحكم اليه. فيأتي المعترض فماذا يقول؟ يثبت علة اخرى سوى هذه في الاصل وتكون غير موجودة في الفرع فيقول انظر كيف هذه معارضة. معارضة اتجهت الى علة الاصل اثبت علة اخرى غير موجودة طيب - 00:09:11

وجود العلة في الاصل وفقدانها في الفرع ماذا يقتضي؟ يقتضي نفي الحكم لكن اقول هذا الاعتراض فاسد. لم يقول انت ما اتجهت الى علته انت اثبتت علة اخرى ومهما كان الحديث عن اثبات علة اخرى سوى علة مستدل - 00:09:31

هذا ليس اعتراضا صحيحا. انت انت قلت الى مسار اخر ثم ما المانع؟ ان يثبت الحكم في الاصل باكثر من علة فكونك تثبت علة ثانية هل يستلزم ابطال علته؟ الجواب لا. ولهذا قال فاسد او باطل سواء كانت - 00:09:51

معنی لا يتعدي او يتعدى الى مجمع عليه او مختلف فيه. ثلاث صور كلها يعتبر بها الاعتراض. في الاصل فاسدا. وجه الفساد ان ذكر علة اخرى في الاصل لا ينفي تعليل المعلم - 00:10:11

لجواز اجتماع علتين او اكثر. طيب سواء كانت بمعنى لا يتعدي كالتعليق بالثمانية. العلل القاصرة التي لا تتعدي فاذا جاء هو فاذا قال

مثلا الحنفي في تعليمه انا ااعل مثلا بالجنس والكي؟ فقال لا. العلة في الذهب والفضة - 00:10:31

طالما انت قلت الى علة اخرى سواء كانت العلة قاصرة وعند الحنفية العلة القاصرة لا تصح لانه يشترطون في العلل التأدية فكونها قاصرة غير معتبرة. طيب ماذا لو اعترض بعلة متعددة؟ سيسألك تتعذر الى مجتمع عليه او مختلف فيه - 00:10:51
قل كلتا الصورتين ايضا لن تكونا معارضة. لأن ان تعدد الى مجتمع عليه. يقول ما لك مثلا في تعديل الاصناف الربوية. العلة الاقنيات الداخار ويتعدى الى الارز والذرة. وهذا محل اجماع. فان الحنفي والشافعي والمالكى كلهم على اختلاف التعليم. فان العلة - 00:11:11

الربوية تنتقل الى الارز والذرة. هذا عله وهذا عله بالكيل والوزن بالكيل والجنس. وهذا عله بالطعم. فايضا تأتي بعلة غير علتي انا اقول الحنفي يقول هي الوزن هي الكيل والجنس. وانت مالك تقول لا العلة هي الا اقتئنة الداخار النتائج ما هي - 00:11:31
اتفقنا على تعديبة الحكم الى محل محل اجماع. وبالتالي ليست معارضه مؤثرة. طيب ماذا لو كانت تعديبة الى فرع مختلف في هل سيكون هذا مؤثرا؟ يعني انا اقول الحنفي يقول العلة الكيل والوزن. وبالتالي الكيل والجنس وبالتالي - 00:11:51
لا يحصل الريا في في الاصناف الربوية فيما دون الكي. ولذلك يرخصون في الحفنة والحفنتين انها لا ربا فيها باع حفنة بحفنتين لكن علة المالكي والشافعي والحنفي لما يقولون الطعم والاقنيات والداخار يقع في اقل القليل. فعندها سيكون - 00:12:11
هذا مؤثرا. انا اقول يقول الشافعي بيع حفنة بحفنتي الريا. وانتقل الى علته. سيدخل الحنفي هذا ليس اعتراضا لاني لا اقول بهذه علة حتى يلزمني هذا الفرع وبالتالي مهما كان الاعتراض بعلة في الاصل - 00:12:31

لن تكون اعتراضا صحيحا سواء كانت علة غير متعددة او متعددة الى مجتمع عليه او متعددة الى مختلف فيه كل ذلك سيكون باطلا كما قال المصنف رحمة الله تعالى وكل كلام صحيح وكل كلام صحيح في الاصل يذكر على سبيل المفارقة. فاذكره على سبيل الممانعة. هذه جملة - 00:12:51

ده هي عبارة البздوي بلفظه رحمة الله في اصوله جاء بها المصنف كما هي. وغالب متن المنار هي عبارات اقرب الى لفظ البздوي بنصه في غالب الابواب. يقول كل كلام صحيح في الاصل يذكر على سبيل المفارقة - 00:13:18
فاذكره على سبيل المعارضه. لما بطلت المفارقة اراد اثبات طريق للسعى. ما المفارقة عدم مساواة الفرع للاصل يسمى الفارق عند اهل الطرد. يقول القياس لا فارق. اهل الطرد الذين يكتفون بمجرد - 00:13:38
التشابه ولو كان صوري على درجات في تفاوت الاضطراب. فاحد الوجوه المعتبرة عندهم في التعليم قياس لا فارق يقول هذا الفرع يستوي مع الاصل ولا يذكر علة بل يقول لنفي الفارق فالقياس بنفي الفارق - 00:13:58

تعرفونه من اضعف انواع حتى عند القائلين بالطرد. ارباب الطرد اضعف انواعه عندهم قياس لا فارق او نفي الفارق. يسمونه آآ الفارق طب هل المفارقة يعني اثبات المفارقة هل هي معارضه - 00:14:18
يعني هو يقول هذا الفرع يلحق بهذا الاصل لعدم الفارق طيب السؤال اثبات المفارقة هل هي اعتراض هذا محل خلاف بين الاصوليين. الجمهوريون اذا استخدم القائس في الطرد نفي الفرق فيكتفي في معارضته اثبات - 00:14:37
ومنهم من يقول ان صرح في الاعتراض بالفرق فهو فرق والا فهو معارضه. ومنهم من يقول ان كانت المعارضه في الاصل والفرع جميعا فهي فرق وان كانت في احدهما فليس كذلك. على كل حال لما بطلت المفارقة اراد اثبات - 00:15:00
طريق للسائل هذا الان من اداب الجدل وهي واحدة من قوانين المناظرات يقول كل كلام يقابلك فيه اهل الطرد في القياس على سبيل المفارقة فاستخدمه انت على سبيل الممانعة. وهذا اظهر لفقه المناظر في مجال - 00:15:20
المناظرة كل كلام صحيح في الاصل يذكر يعني عند خصمك عند مناظرك يذكر عنده على سبيل المفارقة فاذكره انت على سبيل الممانعة. مثال يقول الشافعي في اعتاق الراهن هل يجوز للراهن ان يعتق العبد الذي رهنه؟ يقول هو تصرف من الراهن يلاقى - 00:15:40

المرهن بالباطل فكان مردودا لا ينفذ تصرفه. والسبب ان حق البال السيد في عتقه لعبد المرهون يعارض حق المرهن في بقاء الرهن

تحت يده ولذلك لا يسري العتق او اجرى العتق او اعتق كان باطلا لمصادمته حقاً للمرتهن فيكون باطننا. يقول هذا مثل البيع لو -

00:16:09

اراد ان يبيع آآ الرهن فانه لا يصح بيع الرهن. قال فكذلك العتق فقايس العتق على البيع وجه مشترك انه لا كما لا ينفذ التصرف في العين المرهونة ببيع لتعلق حق مرتهن فكذلك - 00:16:39

لا ينفذ العتق اذا وجود مانع وهو حق المرتهن في العين المرهونة. فيقول اهل الطرد الا ان يثبتون الفرق يثبت الفرق بين ماذا واماذا الان؟ بين العتق والبيع. فيقول الفرق بين العتق والبيع بين. لان البيع يحتمل الفسخ - 00:16:59

واذا احتمل الفسق قد يصح انعقاده على وجه يمكن فيه المرتهن من فسخه يعني اذا اذن انعقد تم البيع ومضى نفذ واذا لم يأذن اذا يقول البيع يمكن ان ينعقد معلقاً. على وجه فاذا انعقد - 00:17:21

اصبح بينه وبين العتق فارق والعتق لن يكون معلقاً اما تقول ينفذ او تقول لا ينفذ. فعندي العتق لا يحتمل الفسخ فاذا صحته سري ونفذ العتق فقياسه على البيع غير صحيح. الان لاحظ هذا فرق يذكره اهل الطرد - 00:17:41

عندما تقيس شيئاً على شيء وتذكر وجه الشبه يعترض عليك بالموافقة. هم لا يصحون المفارقة اصلاً. ولا يقبلون الطرد للقياس لكن يقول لك كل سبيل كل جملة صحيحة تقال على سبيل المفارقة لك انت ان تقولها على - 00:18:01

الممانعة فيكون هذا ادعى للفقه فتقول على سبيل الممانعة في البيع يعني تستخدم الفرق لكن ممانعة وليس اعتراضاً على دليل القويس فتقول انت مستخدماً هذا التفريع تقول في البيع يوقف التصرف بحيث لو اجازه المرتهن نفذ - 00:18:21

وانت في الفرع تقول له وانت في الفرع وهو العتق الذي تريده قياسه على البيع تبطل اصلاً ما لا يحتمل الفسخ. يعني انت الان تقول في الرهن اذا اراد ان يعتقد لا يعتقد. وانت تريده قياسه - 00:18:41

بعد البيع حتى العتق الذي لا يقبل الفسخ انت تبطله لمعارضته حق المرتهن. فانت استخدمت الفرق ذاته الذي يذكره وهو تذكره في سبيل الممانعة وبالتالي فيكون وجهاً من وجوه الفقه التي يبديها المناظر في مجالس المناظرة - 00:19:01

واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح. انتقل المصنف رحمه الله الى الترجيح بين الاقيسه بعدما ذكر لك وجوه التعليقات ووجوه دفع العلل ينتهي الى مرحلة ماذا لو نجح المعارض في الاعتراض على علة المستدل؟ او دفع عنته - 00:19:22
فعندئذ قامت المعارضة. ويكون السبيل فيه الترجيح. نعم واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل احد المثلين على الآخر وصفاً. الترجيح عبارة عن فضل احد المثلين على الآخر. هل الترجيح هو فضل احد المثلين او اظهار الفضل في احد المثلين - 00:19:45

تعرفون الفرق بين الترجيح والرجحان؟ الرجحان صفة في الشيء. والترجح فعل المرجح الترجح فعل من المرجح. مصدر للفعل رجح فالعمل الذي يقوم به المرجح يسمى ترجيحاً. الرجحان صفة للشيء طيب فنقول في تعريف الترجح هو عبارة عن فضل احد المثلين او هو اظهار الزيادة والفضل في احد المثلين على الآخر - 00:20:16

ايه هذي العبارة فيها مسامحة والاصولية يفرقون بين الترجح والرجحان فهو عرف الرجحان ويريد الترجح والادق كما ذكر هو في شرحه اظهار الزيادة في احد المثلين على الآخر وصفاً لا اصلاً. هذا قيد مهم. يعود الى اصل عند الحنفية مر بكم - 00:20:51

في موضعين الاول في مسائل الخبر في السنة وهو نفيهم للترجح بكثرة الرواية والثاني في الاقيسه وهو نفيهم للترجح بكثرة الاصول وسيؤكّد عليه هنا الان. الترجح في الجملة عند الحنفية يكون بالوصف لا بالاصل. وهذا - 00:21:11

المصنف حتى لا يتراجع القياس بقياس اخر. وكذا الحديث والكتاب. في المعارضة في المناظرة في الاعتراض عندما تأتي بحديث ويستدل خصمك بحديث اخر فانك لا يمكن ان تقوي حديثك بحديث ولا الاية باية كما - 00:21:31

يتقوى الحديث الواحد برواية راوي اخر فعندهم لا عبرة باختلاف روایتين في الحديث احدهما يرويه عدد اكبر من رواية الحديث الاخر لا يجعلون ذلك ويقيسونها على الشهادة. اذا تعارضت بينتان وكان لكل واحدة منها شهادة تثبت - 00:21:51

دعوة مناقضة للآخر. فهل من فرق بين ان يأتي احد المدعين بعشرة شهود على قوله والثاني باربعة لا وحتى لو وصل الى عشرين

وخمسين شاهدا هو بالشاهدin او الثالثة او الاربعة حسب القضية يحصل اثبات المدعى - 00:22:11
الزيادة في العدد لا عبرة بها. فقضية الترجيح عند الحنفية تقوم على الوصف لا على الاصل. فقرر هذا ابتداء ليخرج عليهم ما يأتي نعم
وهو عبارة وهو عبارة عن فضل احد المثلين على الآخر وصفا حتى لا يتراجع القياس بقياس اخر - 00:22:31
وكذا الحديث والكتاب وانما يتراجع لقوه فيه. نعم. اذا عند الحنفية ما يصلح لان يكون في القياس ما يصلح ان يكون علة لا يصلح ان
يكون مرجحا ليس ؟ قال لانه دليل مستقل. كما في الآية الآية نفسها لن - 00:22:51
مرجحا آية اخرى تكون دليلا مستقلا وتستخدمها في المعاشرة نعم لكن لا ترجحها بل دليلا مستقلا. الحديث تستخدمنه معك حديث
ثان حديثك الثاني دليل ثان لن تستخدمنه للتراجيع في الدليل الاول. تعامل معه كأنه دليل مستقل. فاذا كافأك خصمك في دليل آية مع
آية - 00:23:11

او في الآية نفسها فلن تقوى قوله بدليل اخر باية ثانية. انتقالك الى آية ثانية استعمال دليل اخر فاذا عارضك فخصمك في وجوه
الدلالة من آية واحدة قلت قولوا وقال خلافه وتعارض القولان لا تظن انه ستقوى قوله - 00:23:36
بدليل اخر من آية ثانية تؤيد ما ذهبت اليه. لا ستكون دليلا ثانيا. ويكون قوله تكافئا في الدليل الاول ولن يكون هذا تأييدها بل يكون
استدالا جديدا. قال رحمة الله حتى لا يتراجع القياس بقياس اخر. وكذا الحديث والكتاب - 00:23:56
انما يتراجع لقوه فيه. سيذكر لك الان ما هي القوة التي يمكن ان يتراجع بها قياس على قياس ليس بعلة اخرى ليس بعلة اخرى.
لان العلة الاخرى تستقل دليلا وما استقل دليلا لا يصلح ان يكون مرجحا - 00:24:16
نعم. وكذا صاحب الجراحات لا يتراجع على صاحب جراحة حتى تكون الديمة نصفين. جرح اخر جرحا واحدا صالح للقتل. يعني
يصلح ان ينسب اليه القتل. جرح ترافقتا وآخر جرح الرجل نفسه يعني تعاون عليه اثنان جرحوهما جرحه احدهما جرحا يفضي الى
القتل - 00:24:35

والثاني طعنه طعنات ايضا مفضية الى القتل فمات. مات المجرح واشترك الاثنان في ضربه وطعنه وجراحتى لكن واحد ليس عليه
الاجر واحد والثاني عدة جراحات. هل في نتكلم في قتل الخطأ؟ هل ستكون الديمة على - 00:25:05
عاقلة موزعة بالتساوي بينهما نصفين. او عدد صاحب الجراحات الاكثر سيحمل نسبة من الديمة اكبر طيب اذا تساوت الديمة نصفين لا
اثر لعدد الجراحات التي نسبت الى احدهما هذا تنظير يراد به - 00:25:25
تقريب الصورة لي ذلك على ان الترجيح بين اثنين او بين طرفين في اثبات حق او حكم لمن يكون مؤثرا فيه كثرة الامور التي تؤدي الى
الحكم ذاته. بل بدليل اخر وشيء سواه - 00:25:45

فلا عبرة بالعدد نعم لكن متى يكون احد الجانيين اكثر تحمل اذا كانت احدهما اقوى في التأثير فليس العدد هو المعتبر. يعني صاحب
الجرح الواحد لو كان جرحه في الرقبة - 00:26:04

والثاني كان في اجزاء الجسم في اليد والظهر والرجل فمات. من حز الرأس او الرقبة جرحه المؤثر كان يحمل ربما حمل الديمة ولم
يكن اثر للثاني على رغم انه اكثر عددا. فالعبرة بالتأخير وليس بالعدد. نعم. وكذا الشفيعان في - 00:26:23

الشخص الشائع المبيع بفهمين متفاوتين سواء. دار بين ثلاثة اشخاص. واحد يملك نصفها والثاني ثلثها والثالث سدس مقسمة بينهما
نصف وثلث وسدس. صاحب النصف باع نصبيه باخر فاستحق الشریکان الشفعة - 00:26:43

طيب اذا طالب بالشفعة واحد يملك في النصف الثاني واحد يملك الثالث والثاني يملك السادس السؤال يستحقان الشفعة هكذا ثلثين
وثلث او يستحقانها مناصفة يقول الحنفية هنا في مسألتهم لا اثر لاختلاف نسبة الشریک في - 00:27:07

في استحقاق الشفعة فيستحقانها مناصفة. والشافعي يثبتها متفاوتة. عودة الى هو يريد ان يقول لك هو اصل مضطرب بنوا عليه فقها
ترى الحنفية ان هذا التفاوت غير مؤثر. كما ان التفاوت في مسألة عدد الشهود غير مؤثر. كما ان التفاوت في - 00:27:30
الرواة غير مؤثر التفاوت في نسبة الملك في الشراكة غير مؤثر في استحقاق الشفعة. يقول وكذا الشفيعان في الشخص الشائع يعني
في السهم المشترك المبيع بفهمين متفاوتين سواء. يثبت لهم الشفعة - 00:27:55

في حق الشفعة مشتركا بينهما بالسوية ولا يرجح جانب صاحب الثالث باستحقاق الشفعة او بجزء اكبر منها لان كل جزء يمثل علة مستقلة والشافعي رحمه الله يقضي بالشخص الثالث. نعم - 00:28:15

وما يقع به الترجيح اربعة طيب بعدهما ذكر هذه المقدمة وان الترجيح يكون بالوصف لا بالاصل قال الذي يقع به الترجح في القياسات اربعة اشياء. نعم الاول بقوة الاثر كالاستحسان في معارضه القياس. والثاني والثالث وبقوة ثباته على الحكم المشهود به -

00:28:33

طيب قوة الاثر وقوه الثبات على الحكم وسيأتي الثالث بكثرة الاصول. لو تأملت هي في النهاية الثالثة الاولى التي تقع بها الترجيحات في الاقيسة تعود الى معنى واحد وهو شدة الاثر - 00:28:56

او قوة التأثير. ان كانت قوة التأثير ان كانت قوة التأثير في الوصف فهو النوع الاول في العلة يعني وان كانت قوة التأثير في الحكم فهي قوة الثبات. اذا اما ان تكون في العلة او تكون في - 00:29:16

او تكون في الاصل ثلاثة احياء يستطيع القائس ان يرجح بها احد القياسين. قوة في احد اركان القياس اما قوة في العلة او قوة في الحكم او قوة في الاصل. قوة في العلة نسميتها قوة التأثير. في الوصف - 00:29:37

والقوة في الحكم نسميتها الثبات. والقوة في الاصل نسميتها كثرة الاصول بهذه الطرق الثلاثة او باحدها يحصل الترجح بين القدسه اذا تعارضت. اما ان تقوى بكثرة الاصول لاحد القياسين على الآخر - 00:29:57

او ان ترجح بقوة الثبات عندما يكون في الحكم او ترجح بقوة التأثير عندما يكون في الوصف. قال بقوة الاثر كالاستحسان في عرضت القياس وقد تقدم سابقا. والمراد ان القياس كما يقولون ظاهر ضعيف الاثر. والاستحسان - 00:30:16

وفي الاثر. فلم ينظروا الى الظهور والخفاء. بل نظروا الى قوة التأثير وضعيته. فرجحوا في الاستحسان كما تقدم معكم في مجلس سابق باعتبار سؤل سباع الطير ولم يقس على سؤل سباع البهائم لم ينظروا الى كونه اكل لحم - 00:30:36

او محروم الاكل بل نظروا الى المعنى الخفي في الاستحسان وهو كون سباع البهائم تأكل وتبلغ باللسان ودعاب المختلط بدمها ولحمها لا يحصل مثله في سباع الطير التي تأكل بالمنقار وانها لن يؤثر في ذلك في سؤل الماء ونحوه - 00:30:56

وهذا اذا هذا ترجح لماذا رجح الاستحسان على القياس؟ قال لوجود احد المرجحات وكلاهما علة لكن كان الترجح لقوة الاثر. الثاني الثاني وبقوة ثباته على الحكم المشهود به. كقولنا في صوم رمضان انه متدين اولى من قولهم صوم فرض -

00:31:16

لان هذا مخصوص في الصوم بخلاف التعين. فقد تعدد الى الودائع والمغصوب ورد المبيع في البيع الفاسق. طيب النوع الثاني من المرجحات في القياس قوة الثبات وهو قلت لك اذا كان بالنظر الى الحكم. فيكون قوة الثبات في الحكم بمعنى لما - 00:31:43

اختلقوها في مسألة وجوب تعين النية في صيام رمضان. فيقول الشافعية او الجمهور يقولون يجب والعلة في ذلك انه صوم فرض فيجب تعينه كسائر المفروضات كالكفارة والنذر. اما النفل فيخالفه. فيقول الحنفية كما - 00:32:03

اتقدم معكم سابقا هو صوم معين. فلا يحتاج الى تعين والتعين حصل من الشارع باعتبار هذا الشهر وهو رمضان محل لصوم لا يقبل سواه. فحصل التعين فلا معنى. ابقوها على العلة ذاته وهو التعين لكن قالوا هو حاصل. يقول - 00:32:23

قولنا في صوم رمضان انه متدين طيب وكونه متدين لا يحتاج الى تعين قال اولى من قولهم في تعليتهم بوجوب التعين انه صوم فرض. اذا نحن نقول لا يجب التعين ما العلة؟ لانه - 00:32:43

هم يقولون يجب التعين ما العلة؟ صوم فرض. طيب علتهم صوم فرض. الفرضية وعلتنا عند الحنفية يقول العلة في التعين اقوى قال فيها قوة الثبات في الحكم. يقول لان قولهم صوم فرض مخصوص بالصوم. لكن التعين يتعدى الى الودائع - 00:33:01

المغصوب ورد المبيع في بالبيع الفاسد. كيف؟ من كانت عنده وديعة واراد رده الى صاحبها لا يحتاج الى تعين نية لانه متدين سيرد المال الى صاحبه. ويرد المغصوب الى مالكه. ويرد المبيع الى بائعه في مالكه في البيع - 00:33:26

هذه الصور في المغصوب والوديعة والبيع الفاسد لا تحتاج الى نية بل حتى لو نوى سواها لان يؤثر لو اراد ان يرد الوديعة ونوى بها

ساد قرن لو اراد ان يرد المغصوب ونوى بها بيعا لو اراد ان يرد اي شيء من هذه القضايا لن - [00:33:46](#)
ترى فيها نيات اخرى لانها متعلقة. يقول علتنا وهي التعيين اقوى ثباتا في الاحكام. وبالتالي فانها اولى في الترجيح من علتهم التي
عللوا بها وهي كونها صوم فرض لانها خاصة بالصوم - [00:34:06](#)

نعم الثالث وبكثره اصوله. كثرة الاصول آمثل ايضا كما تقدم في مسح الرأس. مسح الرأس لا يسن تكراره. هكذا يقول الحنفية. قياسا
لماذا؟ قالوا على مسح الخف. وعلى المسح في التيمم وعلى مسح الجبيرة. فانظركم اصلا وجدنا فيه - [00:34:23](#)
المسح لا يشرع تكراره. فعندنا اكثر من اصل قسنا عليه المسح. اولى من قولهم انه ركن في السنن كراره كالغسل قوله هو ركن ما في الا
ركن واحد هو اصل واحد عللوا به فلما نختلف في في فرع واحد في - [00:34:50](#)

بقياسه على احد اصلين فمن المرجحات كثرة الاصول في احدهما على الآخر. طيب هنا يرد اعتراض على الحنفية ايوه صحيح
اليسوا يقولون كثرة الاصول في القياس بمنزلة كثرة الرواية في الخبر وكما لا يرجح الخبر بكثرة الرواية كيف ترجمون - [00:35:10](#)
في القياس بكثرة الاصول اجابوا عن هذا بحواب فقالوا كثرة الاصول توجب زيادة التأكيد ولزوم للحكم بذلك الوصف من وجه اخر
ليس بالكثرة. لا نتكلم عن الكثرة من حيث هي كثرة. ولكن يحدث بها قوة في نفس الوصف - [00:35:32](#)

تصلح للترجح قال تماما كالحديث. نحن لا نرجح بكثرة الرواية لكن ماذا اذا ارتقى الحديث من كونه خبر احاد الى مشهور اكتسب
وصفا وسمى حديثا مشهورا اصبح نوعا مستقلاب يرجح على خبر واحد. فليست من - [00:35:52](#)
لذاتها بل اكتسبت الاصول وصفا استقل به الى معنى اخر فاصبح حديثا مشهورا وهو اقوى من خبر الواحد اذا تعارضت لو قلت ما اساس
بلغ الحديث المشهور درجة الشوري ستقول كثرة الرواية. لا تعارض علي باني لا ارجح بكثرة - [00:36:12](#)
قاللروا انا ما رجحت بين حديث واخر كلامهما احاد وهذا له راو وهذا له راويان هذا في مذهبهم لا يصح ان تكاثرت الرواية في حديث
فارتقى عن منزلة الاحاد الى المشهور اصبح وصفا - [00:36:32](#)

لما يصلح ان يكون مرجحا واستقل بهذا الحديث فاصبح بهذا المعنى فقالوا كذلك في الترجح بكثرة الاصول ولا يخلو هذا ايضا من
من وجه اعتراض يمكن المعاودة فيه باكثر من وجه. نعم - [00:36:52](#)

الرابع وبالعدم عند العدم. طيب الرابع وبالعدم عند العدم. هذه الصورة الرابعة. اذا تكلمنا في سور ثلاثة كانت القوة فيها في
القياس هي المرجحة ان كانت قوية في الاصول سميناها قوة التأثير في الوصف عفوا سميناها قوة التأثير وان كانت في الحكم سميناها
- [00:37:08](#)

قوه الثبات وان كانت في الاصول سميناها كثرة الاصول. الوجه الرابع هنا يتعلق بالعدم عند العدم. الثلاثة قال عنها ا اكثر من واحد
بالنجيم انه يشهد لاحد الوصفين ان ان الثلاثة راجع الى قوة التأثير - [00:37:31](#)
الثلاثة السابقة ترجع الى قوة التأثير لكن الفرق قوة تأثير اما ان يكون في الاصول او في الوصف او في الحكم ايها كان فان الا تختلف
ولهذا يقول السرخسي رحمه الله مقررا هذا المعنى يقول ما من نوع من هذه الانواع اذا قررته في مسألة الا وتبيين به - [00:37:51](#)
بامكانه تقرير النوعين الاخرين فيه تستطيع ايضا ان تتبعها بهذا المعنى طيب قال وبالعدم عند العدم وهو العكس وقد تقدم هذا آآآ
تدرك ان التعلييل بالعدم غير معتبر عند الحنفية. وبرونه ليس بشيء فكيف يثبت به - [00:38:11](#)

حكم وهم لا يثبتون التعلييل بالعدم لا في اثبات الحكم العددي ولا في الوجود لا يرون التعلييل بالعدم لكن في ترجح يمكن ان يقبل
مرجحا. طيب ما المقصود بالعدم عند العدم؟ قال هو العكس. عكس الطرد. الطرد الثبات الثبوت - [00:38:33](#)

عند الثبوت او الوجود عند الوجود العكس العدم عند العدم. لأن الوصف اذا كان مطرودا منعكسا كان ارجح من المضطرب فقط بالوجود
عند الوجود. قيل لا يصلح مرجحا لاننا اتفقنا عنها عدم العلة لا يوجد عدم حكم ولا - [00:38:53](#)

جوده فليست بشيء. ذهب المصنف الى ما اختاره عدد من الحنفية انه صالح للترجح. لكنه ضعيف. مع القول صلاحيته الترجح يرونها
اضعف المرجحات لاستلزمها اضافة الرجحان الى العدم والعدم ليس بشيء. نعم - [00:39:14](#)
واذا تعارض ضرب اه اذا تعارضت ضربات ترجح كان الرجحان في الذات احق منه في الحال. لان الحال قائمة بالذات تابعة له اذا

تعارض ظربا ترجيح نوعان من الترجيح في الاقيسة اذا تعارض كان المرجح المتعلق بالذات - 00:39:35

اولى من الترجيح المتعلق بالصفة يعني مثلا يقولون في مثلا في المواريث لما تتكلم على ابن ابن اخ اولى من بنت بنت اخ. طيب هذا الاول فيه وجه ترجيح بالذات وهو الذكورة. والثاني فيه ترجح بالحال او بالوصف - 00:39:55

والقرابة مطلق القرابة وصف لكن الذكورة هذا وصف بالذات فيكون ارجح بهذا المعنى. فاذا تعارض ترجيحان في الاقيسة فينظر الى الترجح المتعلق بالذات فانه اقوى من المتعلق بالحال او بالصفة - 00:40:16

واعطاك تفريعا على هذا في مسألة محل خلاف بين الشافعي والحنفية. نعم فينقطع حق المالك بالطبخ والشي لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه والعين هالكة من وجه طيب غصب طعاما قمحا او شعيرا من مالكه فطبخه - 00:40:34

او غصب لحم فشواه ثم ترافع الى القاضي وقد طبخ الحب وشوي اللحم يقول ينقطع حق المالك ينقطع حقه في المطالبة بالعين ليس معناه يعني يذهب حقه لكن ينتقل الى القيمة. الان هذا الغاصب او السارق اخذ القمح وطبخه - 00:40:58

او اللحم وشواه ثم اختصم قال المالك هذا قمحي خبزه او هذا لحمي شواه فيقول ينقطع حق المالك بالطبخ والشيب المالك يستند الى ماذا في المطالبة الى ملكه طيب الى ملكه وهو الاصل في المطبوخ او المشوي - 00:41:25

والطابخ الى ماذا يستند الى صنعته طبخ وشوى قال ينقطع حق المالك بالطبخ والشيء ليش؟ لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه. والعين هالكة من وجه. المالك له حق في العين. القمح مثلا او - 00:41:52

الطعم او اللحم. ثابت من وجه دون وجه. يقول العين هالكة من وجه. ما الوجه الذي هلكت به العين التغير الذي حصل فيها تبدل الاسم كان قمحا فاصبح خبزا كان خروفا فاصبح شواء او كان دجاجة فاصبح صينية فرن. فلما اختلف الاسم تبدل المسمى - 00:42:16

فلم يبقى له يعني يقول العين هالكة من وجه هو حقه في العين ووجدناها هلكت من وجه وذاك حقه في الصنعة وهي قائمة من قبل وجها فرجحناه بهذا المعنى وتصير العين بالطبخ مستهلك فرجحها الصنعة لانها قائمة من كل وجه. على العين لانها هالكة من - 00:42:45

فترجح حقه بذلك. اذا ينقطع حق المالك من العين الى القيمة ما يزول حقه بالمرة لكنه يأخذ القيمة ويبقى الطعام المطبوخ واللحم المشوي عند الصانع له. نعم. وقال الشافعي وقال الشافعي رحمة الله صاحب الاصل احق لان الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة له. استند الشافعي الى هذا الوجه بالترجح. يقول صاحب - 00:43:06

الاصل احق لان الصنعة قائمة بالمصنوع. حال. والمرجح متى كان بالذات اولى من الترجح بالحال عندنا طرفان عندنا مالك وعندنا طابخ. المالك يحتاج باصل يتعلق بالذات وهو الملك للعين والطابخ يتعلق بصنعة هي وصف هي حال قائمة بالذات وقد تقدم ان من المرجحات - 00:43:35 00:44:06

الريح بالذات مقدم على الترجح بالحال. نعم والترجح بغلبة الاشباه وبالعموم وبقلة الاوصاف فاسد طيب. كم وجها من المرجحات الصحيحة التي ذكرها؟ في الاقييس مع الترجح بقوة التأثير والترجح بالثبات والترجح بكثرة الاصول والترجح بالعدم عند العدم فالترجح بالاصل او - 00:44:32

بما يصلح علة من فراد لا يصلح هذى واحد والثلاثة التي عطفها هنا الترجح بغلبة الاشباه وبالعموم وبقلة الاوصاف ذكر اربعة وجوه صحيحة واربعة فاسدة. الاربعة الفاسدة التي يذكرها بعض الاصوليين وجوها للترجح. قال الترجح - 00:44:56
بغلبة الاشباه لان كل وصف وحده صالح للجمع بين الفرع والاصل طيب ماذا يعني الترجح بغلبة الاشباه؟ يعني الترجح باقيسه تقسيس شيئا على آله اكثرا من شبه. يعني له اكثرا من وجه شبه غلبة الاشباه. فعندئذ يكون الترجح بها ترجح قياس - 00:45:16

قياس وهذا لا يصح الترجيح بالعموم يعني مثال لذلك ترجيح بغلبة الاشباہ يقولون الاخ يشبه الولد والوالد من حيث المحرمية في مسألة من ملك اخاه عبدا هل يعتق عليه؟ هل تقيس الاخ بالوالد؟ اذا ملکه عتق او بالولد - 00:45:38

اذا ملکه عتق او تقيس الاخ بابن العم. فاذا ملکه لا يعتق عليه فيقولون الاخ يشبه الولد والوالد من حيث المحرمية ويشبه ابن العم من وجوه اکثر مثل جواز اعطائه الزکاة ليس باصل ولا فرع. ومثل جواز نکاح - 00:46:00

ليلته بخلاف الوالد والولد فان التحریم في حليته مؤبد. وبمثل قبول الشهادة له فلا تهمة. تقبل الشهادة للاخ بخلاف الولد والوالد فقل انظر كيف شابه الاخ ابن العم في اکثر من وجه هذا قياس غلبة الاشباہ لما تردد الاخ بين - 00:46:20

بين الولد وبينبني العم كان بابن العم اکثر شبها فيلحق به فلا يعتق اذا ملک. يقول الحنفية هذا الترجح فاسد لانه ترجيھم بغلبة الاشباہ وغلبة الاشباہ كل وصف وحده صالح للجمع بين الفرع والاصل فيكون ترجح قياس - 00:46:42

بقياس ثان وثالث وقد تقدم ان هذا ممتنع. الصورة الثانية من الترجح الفاسد بالعموم. عموم الوصف وصف الطعم في الاصناف الربوية عند الشافعي. يسري في القليل والكثير. فيكون اعم من تعليل الحنفية بالجنس - 00:47:02

والكيل. ليش؟ لان تعليهم بالجنس والكيل لا يشمل القليل. فجاز عندهم بيع الحفنة حفتين وعند الشافعي لا يجوز ووجه تعليمه اعم. يعني وصف الطعم اعم يسري في القليل والكثير. اما الجنس والكيل فلا - 00:47:22

في القليل يقول هذا الوجه من الترجح فاسد. عموم الوصف لا اثر له في الترجح وهو باطل عندهم. النوع الرابع وهو الثالث في هذا السياق قلة الاوصاف اذا قال الشافعي انا ارجح بالطعم وهو وصف مختصر وانت ترجح بالكيل والجنس - 00:47:42

وهذان وصفان سواء قلت علة مركبة من وصفين او قلت علتين مجموعتين. في النهاية هل قلة الاوصاف رجح يقول قلة الاوصاف ان كانت الترجح فهي من المرجحات الفاسدة لانها لا عبرة لها. اذا هكذا ذكر وجوها - 00:48:02

في الترجح الفاسد. السؤال هل هذا فقط هو الفاسد من وجوه الترجح في الاقيسة؟ الجواب لا. اختصر المصنف على اربعة صحيحة واربعة فاسدة والموجود في المرجحات عند الاصوليين اکثر من هذا اقتصر على الاشهر والاكثر تداولا واستعمالا عند الفقهاء والاصوليين - 00:48:22

في الجدال والمناظرات نعم واذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا كانت غايتها ان يلجا الى الانتقال. طيب اذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا بكل ما تقدم المعارضة هو المناقضة وغيرها اذا تحققت انت في المناقضة اذا اعترضت على علة - 00:48:42

مستدل ونجح اعتراضك؟ ما النتيجة طيب خصمك في المناقضة ما ما موقفه؟ سينتقم. نعم. قال عليه الانتقام. اذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا كانت غايتها ان يلجا الى الانتقال - 00:49:07

اذا هنا سيكون الدور يعني هذا الان ايضا في ادب المناقضة والمجادلة ترتيب الادوار. ابدي المستدل علته نجحت انت في الاعتراف ودفعها اذا نجح اعترافك ودفعك لعلته عليه ان يسلك واحدا من - 00:49:33

بعد مسالك ثلاثة منها صحيحة وواحد باطل فهو يعلمك كل الوجوه الممكنة. قال اما ان ينتقل من علة الى علة اخرى. هذا واضح الاحتمال الثاني ان ينتقل من حكم الى حكم اخر بالعلة الاولى. اذا هو يدافع عن علته في ابقائها. لكنه - 00:49:53

ترك الحكم الذي اعترضت عليه فانتقل بالعلة ذاتها لحكم اخر. اذا هو في مناظرته يحافظ على الوصف الذي ادعاه علة الصورة الثالثة في الانتقال ان ينتقل الى حكم اخر وعلة اخرى. الرابع كما قاله هنا ان ينتقل من علة - 00:50:15

الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول. طيب نأخذها ترتيبا واذا ثبت واذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا كانت غايتها ان يلجا الى الانتقال. يلجا من؟ المستدل المناظر او المجيب كما - 00:50:35

يسموه ان يلجا الى الانتقال. نعم وهو اما ان ينتقل من علة الى علة اخرى لاثبات الاولى. طيب هذا القسم يقولون يتحقق اذا كان المعتبر استخدم الممانعة والممانعة هي التي تمرت بك انه يمنع من اثبات علته وصفا مؤثرا. فاذا ابطل علته - 00:50:51

ينتقل الى علة اخرى لاثبات الاولى والاثبات الحكم فيعمل بوصف من نوع فيقول له المعتبر آلا معتبرلا بالممانعة على الوصف الذي ابداه فيحتاج الخصم انتقالا الى علة اخرى. نعم او ينتقل من حكم الى حكم اخر بالعلة الاولى يبقى العلة وينتقلها ينتقل بها

يثبت الحكم بالعلة الاولى ذاتها وينتقل الى حكم - 00:51:14

اخر ذكر مثلا عنكم هنا بقوله يقول الكتابة تكلمنا على مسألة عقد مكاتب اذا لم يؤدي شيئا هل يجوز بيعه تم العقد ولم يؤدي شيئا بعد فهل يجوز بيعه ؟ فيقولون هو عقد في النهاية عقد يحتمل الفسخ طالما لم يشرع بدفع شيء - 00:51:43
ان من مؤدى العقد اذا هل يجوز اعتاقه في الكفاره ؟ طالما هو عقد قبل الفسخ ما المانع ؟ عقد مع سيده لكنه ما ادى شيئا اسيد وجبت عليه كفارة رقبة فاعتقه. وقد عقد معه عقد مكاتب. فيقول اذا لم يؤدي شيئا قياسا على الایجاره فانه يمكن فسخها - 00:52:03

فقال هذا العقد عندي لا يمنع ليس هو المانع انما المانع شوف ينتقل لما ابدي اعتراضا مؤثرا ابقى علته وانتقل الى حكم اخر بالعلة الاولى يقول المانع ونقصان تمكنا في العبد لان الرقة مانع من اكمال الاهلية - 00:52:23
والعتق مستحق للعبد بالمكاتب. فهكذا تجري ادب المنازرة وان كانت ليست من صلب صنعة القياس ولا عمل القائسين انما هي من تمام ما يريدونه في ادب المنازرة والترجيح من الاقسام. نعم. او ينتقل الى حكم اخر وعلة اخرى. هذا عند - 00:52:43
تعذر اثبات الحكم بالعلة الاولى. ينتقل الى حكم اخر وعلة اخرى. يريد اثباته كما في المثال السابق يقول هذا عقد معامل في المكاتب هل يجوز عتقه في الكفاره ؟ يقول عقد المكاتب معاملة يحتمل الفسخ فوجب الا يوجب نقصانا في الرق - 00:53:03
تستمر على هذا النحو الذي يذكرونها امثلة في ادب المنازرات على هذا المعنى. في النهاية المستدل عندما تبطل علته باحد وجوه الاعتراض سينتقل. والا كان منقطعا. والانقطاع هي الهزيمة في المنازرة. فحتى - 00:53:23
يتفادى الانقطاع يعمل على الانتقال. الانتقال الى علة اخرى من اجل اثبات الحكم. او الى حكم اخر لاثبات العلة الاولى او لحكم اخر وعلة اخرى. نعم الرابع او ينتقل من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول. لا لاثبات العلة الاولى. ما الاشكال في الرابعة هذا - 00:53:43

قال وهذه الوجوه صحيحة الا الرابع. ما الاشكال في الرابع. ما ينتقل من علة الى علة اخرى. قال لان الغرض من مجالس المنازرة ما هو ؟ ابادة الحق واظهار الحجة. طيب لو كلما ابطلنا له دليلا او - 00:54:08
حجة او علة تركها وانتقل الى علة اخرى وحجة اخرى لم تقم للمناظرة لم تكن لها نهاية وستتمادي ولا يتحقق بها الغرض المقصود. فمثل هذا يعودونها خروجا عن سنن مناظرة فيمنعونها في قوانين الجدل - 00:54:28
فإذا أراد الانتقال إلى علة أخرى قالوا له نعتبر هذا انتهاء مجلس ثم إذا أراد أن يعقد مجلساً آخر ومناظرة جديدة لكنها تنتهي انقطاعه فهذا مهم في ادب المنازرات. قد يرد على هذا سؤال إبراهيم عليه السلام في محاجته للنمرود لما قال إبراهيم - 00:54:48
ربى الذي يحيى ويميت قال أنا أحبي وأمي. لماذا أجاب إبراهيم عليه السلام؟ فإن الله يأتي بالشمس من المشرق إلى المغرب. هل هذا فرار طب هو مثال للصورة الرابعة التي نقول عنها لا تصح انتقال من علة إلى علة أخرى. وانتقل إلى سياق آخر واتاه بباب آخر كيف تقولون هذا - 00:55:08

باطل وابراهيم عليه السلام الذي اه اثنى الله عز وجل عليه في اكثرا من اية بان ااته الحجة على قومه كيف هذا اجاب عن هذا الابرار نعم وهذه الوجوه صحيحة الا الرابع. ومحجة الخليل عليه السلام مع اللعين ليست من هذا القبيل. ليست من الرابع. ليست انتقالا - 00:55:29

من علة الى علة اخرى ليست انتقالا من حجة الى حجة اخرى. نعم لان الحجة الاولى كانت لازمة الا انه انتقل دفعا للاشتباه. الفرق بين ان ينتقل الى حجة ثانية وعلة ثانية عن انقطاع - 00:55:53
فيكون ممتنعا وبين ان يكون لازما يعني واقام الحجة الاولى وانتقاله الى الثانية هي مزيد استكثار من الحجج واقامة البينة وقطع الاعذار ودفع الاشتباه. يقول الا انه انتقل دفعا للاشتباه - 00:56:09

فلم يكن الانتقال عن انقطاع ولو كان عن انقطاع لما صح. فإنه لما قال إبراهيم رب الذي يحيى ويميت. أراد الحياة الحقيقة والموت حقيقي وقال الكافر أنا أحبي وأمي قصد مسجونين يمن على احدهما بالعتق ويأمر بقتل الآخر. فرأى العتق أحياء والقتل اماتة -

هذه باطلة وبينة البطلان. فاراد ابراهيم عليه السلام الا يغتر الناس بحجة هذا النمرود وانه يشوش عليهم فاتاه بما لا يملك جوابه. قال
فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فاتي بها من المغرب. فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين - 00:56:51

هنا انتهى كلام المصنف رحمه الله تعالى عن ما اورده في فصل القياس بمحالسه السابقة لنتقل بعدها في المجلس القادم ان شاء الله
لفصل اخر وهو ما يتعلق بالحجج التي سبق ذكرها او متعلقاتها وهو الاحكام وما يتعلق بها. اسأل الله لي ولكم التوفيق - 00:57:11

او السداد والله اعلم وصلى الله وسلم وببارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين يقول ما الفارق بين الاستحسان
وتخصيص العلة؟ فقد اعتبر الاول منعوا الثاني. الكلام في هذا طال ولعلك تراجع الدرس السابق فيه. وفيه تفصيل - 00:57:31

للتفريق عند من يجوز تخصيص العلة من الحنفية ومن لا يجوز و موقفه من الاستحسان باعتباره تخصيصا للعلة او ليس كذلك هل هو
لمانع؟ فيكون اثباتا او ليس كذلك فيكون نقضا. والفرق بينه انه تقدم ايضا ذكره في المجلس المشار اليه والله - 00:57:49

الله اعلم وصلى الله على نبينا محمد والله وصحبه اجمعين - 00:58:09